

منهجية

## النتائج المحلي الإجمالي لإمارة دبي

## مقدمة

المحاسبة القومية هي مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي تستند الى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف والقواعد المحاسبية المتفق عليها دولياً، وتمكن هذه الحسابات في قياس مستوى التنمية الاقتصادية ومعدل النمو الاقتصادي، والتغير في الاستهلاك، والانتاج، والتكوين الراسمالي ليس فقط لمجموع الاقتصاد بل ايضاً لكل قطاع من قطاعاته المؤسسية والتي هي حسب نظام الحسابات القومي ( قطاع المشروعات غير المالية، وقطاع المشروعات المالية، قطاع الحكومة، قطاع الاسر المعيشية، وقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الاسر المعيشية، وقطاع العالم الخارجي) وتجدر الإشارة هنا ان الممارسات الدولية في مجال الحسابات القومية تركزت تطبيقاتها في الغالب على اقتصادات الدول وظهر في السنوات الأخيرة ممارسات لتطبيق المعايير المتعلقة بالحسابات القومية على مستوى الاقاليم والمدن لتقدير مساهماتها في الاقتصاد القومي، وتعتبر امارة دبي مثلاً لتطبيق هذه الممارسات على مستوى الاقليم او المدينة حيث تم مراعاة المبادئ الاساسية في الحسابات القومية لتقدير الناتج المحلي لامارة دبي ( اجمالي القيمة المضافة المتحققة لكافة الانشطة الاقتصادية) حيث يعتبر مؤشر الناتج المحلي الاجمالي المصدر الرئيسي لقياس اداء الاقتصاد في الامارة. لذا عمد المركز على إعداد تقدير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لإمارة دبي استناداً على نتائج المسوحات الاقتصادية الميدانية والبيانات السجلية استناداً على مبادئ واضحة ومحددة أعدت لقياس مخلف المؤشرات التي تسهم في تقدير القيمة المضافة مراعيةً التجارب الدولية المعتمدة في مجال احتساب وتقدير الناتج للاقاليم والمدن.

وتختلف منهجية تقديرات الناتج المحلي الاجمالي في اطار الحسابات السنوية عنها في اطار الحسابات الربع سنوية وذلك نتيجة لاختلاف مستوى التفاصيل المطلوبة والمصادر في كل منهما بينما يتفقان في اتباع نهج الانتاج الذي يعتبر أحد المناهج الثلاث لحساب الناتج المحلي الاجمالي التي ينص عليها نظام الحسابات القومية.

وفقاً لنهج الانتاج يتم حساب الناتج المحلي الاجمالي من خلال القيمة المضافة الاجمالية لجميع القطاعات المؤسسية في الاقتصاد والتي تساوي بدورها الفرق ما بين الانتاج والاستهلاك الوسيط.

يعرض هذا التقرير المنهجية الاحصائية التي اعتمدت لبناء تقديرات الناتج المحلي الاجمالي في اطار الحسابات السنوية وكذلك في اطار الحسابات الربع سنوية مع توضيح مختلف مصادر البيانات التي تم الاعتماد عليها في هذه التقديرات.

## أولاً: التقديرات السنوية للنتائج المحلي الإجمالي

تعتبر نتائج المسوح الاقتصادية التي يقوم بها مركز دبي للإحصاء سنويا العمود الفقري لعملية اعداد التقديرات السنوية للنتائج المحلي الإجمالي بالإضافة الى البيانات السجلية التي تنشرها بعض الجهات المختصة (الحسابات الختامية لامارة دبي، بيانات التجارة الخارجية، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين،... الخ) وتنفذ المسوح الاقتصادية في اماره دبي بشكل سنوي حيث يتم تغطية كافة المنشآت المقيمة في اماره دبي حيث يتم تغطية كافة المناطق ضمن حدود الامارة شاملا المناطق الحرة التي تعتبر ضمن الاقليم الاقتصادي لامارة دبي وولغاية ضمان التغطية لكافة المنشآت تجمع البيانات من المنشآت التي تكون صفتها واحدة من الصفات التالية و هي المنشآت المفردة وتعمل فقط في الامارة(وحيدة النشاط ووحيدة المنطقة) والفروع التي تملك اولاً تملك حسابات مستقلة ومركزها الرئيسي خارج الامارة(وحيدة النشاط ) ، المركز الرئيسي للفروع داخل الامارة ووحيدة النشاط وليست وحيدة المنطقة بحيث يتم جمع البيانات عن جميع فروع الامارة ، والمركز الرئيسي للمنشأة التي تصنف كمنشأة منطقة اي تعمل فقط بامارة دبي حيث تجمع البيانات عن جميع فروع المنشأة من المركز الرئيسي .

وتم مراعاة استخدام أحدث التصنيف الدولية سواء أكان فيما يتعلق بتصنيف الأنشطة الاقتصادية (التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التتقيح الرابع ISIC4) أو تصنيف المعاملات المحاسبية (نظام الحسابات القومية 2008) أو تصنيف بيانات التجارة الخارجية (النظام المنسق لإحصاءات التجارة الخارجية HS) وغيرها من التصنيف الدولية الأخرى .

وقد اعتمد المركز في التقديرات السنوية للنتائج المحلي الإجمالي، تطبيق التعاريف والمفاهيم واسس التقدير الموصي بها في نظام الحسابات القومية 2008 حيث يتم احتساب قيمة الانتاج لكل نشاط على حدة ومن ثم تطرح منها قيمة الاستهلاك الوسيط للوصول الى القيمة المضافة بالأسعار الجارية التي يتم تثبيتها باستخدام مؤشرات سعرية للحصول على القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لكل نشاط وهنا تجدر الاشارة أن هذه التقديرات قائمة على أساس سنة أساس متحركة وليست ثابتة وذلك وفقاً لتوصيات نظام الحسابات القومية 2008.

ونتناول فيما يلي المنهجيات المتبعة ومصادر البيانات المستخدمة على مستوى كل نشاط إقتصادي :

### 1. قطاع المشروعات غير المالية

#### 1.1 - الزراعة والحراة وصيد الأسماك

يغطي هذا القطاع أنشطة الإنتاج النباتي والحيواني ، نشاط الإنتاج الزراعي يشمل المحاصيل الحقلية، والخضراوات والفواكه، والغراس، والأنشطة الثانوية الأخرى لوحدة الإنتاج النباتي، وأنشطة الإنتاج الحيواني وتشمل إنتاج صيد الأسماك .

يعتبر هذا القطاع من اقل القطاعات تأثيراً في اقتصاد الإمارة والدولة وان كان قطاعاً مهماً وخاصة على مستوى الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل والذي أصبح في الآونة الأخيرة من القطاعات المستهدفة من قبل الدولة والحكومات المحلية في خطط التنمية.

ويعتمد تقديرالقيمة المضافة لهذا النشاط على مجموعة من البيانات التفصيلية عن أعداد المواشي وكميات وقيم الانتاج (حليب، دواجن، بيض، خضراوات وفواكه) يتم جمعها من خلال المسح الزراعي السنوي الذي تقوم به الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (المركز الوطني للإحصاء) بالتعاون مع مركز دبي على مستوى المزارع التجاريها المنظمة الموجوده في الامارة هذا بالإضافة الى بيانات

كمية وسعرية عن نشاط صيد الأسماك والتي توفرها جمعية دبي للصيادين وتوفر استمارة المسح للمزارع المنظمة بيانات عن الانتاج والاستهلاك الوسيط والتكوين الرسمالي مما يمكن من احتساب المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للقطاع .

## 1.2 - الصناعات الإستخراجية

تصنف أنشطة الصناعات الإستخراجية ضمن الباب باء والاقسام 05-09 حسب التصنيف الصناعي الدولي التتقيح الرابع ويتمثل هذا النشاط بعمليات استخراج النفط الخام وأنشطة التعدين وأنشطة استغلال المحاجر كما يشمل هذا النشاط أيضا مختلف الأنشطة الداعمة التي تقدم خدمات الحفر والخدمات المساندة الأخرى . يتم تقدير القيمة المضافة لهذا النشاط اعتمادا على البيانات السجلية الرسمية من الدائرة المالية حول كميات وقيم إنتاج النفط كذلك التقارير المالية السنوية للمنشآت الفاعلة في هذا النشاط سواء أكانت عاملة في النشاط الاستخراجي أو في الأنشطة الداعمة الأخرى ويتم توفير بيانات عن الانتاج والاستهلاك الوسيط والتكوين الرسمالي وتعويضات العاملين من خلال التقرير المالي السنوي بحيث يعبر عن الانتاج من خلال قيمة الإيرادات التشغيلية للفترة اضافة الى قيمة التغير في المخزون للسلع الجاهزة والسلع تحت التجهيز .

## 1.3 - الصناعات التحويلية

يعرف التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية التتقيح الرابع نشاط الصناعات التحويلية بأنه يشمل جميع الأنشطة والعمليات التي تزاولها المنشأة المرخصة بهدف تحويل المواد الأولية والمنتجات نصف المصنوعة من حيث جوهرها أو تركيبها أو مظهرها إلى منتجات كاملة الصنع أو نصف مصنوعة ، وتقع هذه الأنشطة ضمن الباب جيم من القسم 10-33 حسب حسب التصنيف الصناعي الدولي التتقيح يتم الحصول على البيانات اللازمة لإعداد حسابات هذه الأنشطة من خلال تنفيذ مسح سنوي بالعينة للمنشآت الصناعية استنادا إلى إطار شامل لجميع المنشآت الصناعية العاملة في الامارة ، ويتم سحب العينة بحيث تكون ممثلة لأنشطة الصناعة على مستوى الحد الثاني من التصنيف المعياري الدولي للأنشطة الاقتصادية، تجمع عنها بيانات تفصيلية عن الإنتاج ومستلزماته، بالإضافة إلى بيانات عن أعداد العاملين وعوا ئدهم، وأنواع الدخول الأخرى، والنفقات والمعاملات الأخرى سواء كانت جارية أو رأسمالية، ويتم أيضا جمع بيانات تتعلق بالأصول والخصوم المالية وغير المالية والتي يمكن استخدامها في تقدير التكوين الرأسمالي تغطي هذه المسوح كامل الإنتاج الصناعي على مستوى الامارة ، . يتم تقدير الإنتاج القائم بالأسعار الأساسية الجارية، أما الاستهلاك الوسيط بالأسعار الجارية فيتم الحصول على بياناته التفصيلية من نتائج المسح الصناعي حيث يوفر المسح بيانات عن مستلزمات الإنتاج السلعية والتي من أهمها قيمة المواد الأولية المستخدمة وقيمة المياه والكهرباء وغيرها من المستلزمات السلعية المستخدمة في الإنتاج خلال العام. ويوفر أيضا بيانات عن قيمة مستلزمات الإنتاج الخدمية كإيجارات المباني والآلات، الاتصالات، النقل، تدقيق الحسابات وغيرها من البيانات التفصيلية. اما تقديرات النشاط الصناعي في الاسعار الثابتة فتتم على مستوى الحد الاول لنشاط الصناعة وذلك بالاعتماد على الرقم القياسي لاسعار المنتجين الصناعيين ويتم تطبيق ذلك على القيمة المضافة للأنشطة الصناعية

#### 1.4 - الكهرباء والغاز والمياه

يشمل هذا النشاط عمليات توليد وتحويل الطاقة الكهربائية وتوزيعها عبر الشبكات الكهربائية، كما يشمل عمليات استخراج وجمع وتنقية وتوزيع المياه والتي يتم انتاجها من قبل منتج وحيد مما أدى الى دمج نشاط المياه مع هذا النشاط.

يتم تقدير القيمة المضافة بالأسعار الجارية لهذا النشاط اعتمادا على التقارير المالية للمنشأة الفاعلة في هذا المجال ومن ثم يتم استخدام مؤشرات سعرية لتثبيت قيمة الانتاج من ناحية وأخرى لتثبيت قيمة الاستهلاك الوسيط والتي يتم بنائها اعتمادا على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين من جهة وأسعار بعض المواد الأولية الرئيسية التي تدخل كمستلزمات انتاج لهذا النشاط من جهة أخرى مما يمكن من حساب القيمة المضافة بالأسعار الثابتة.

#### 1.5 - التشييد

يشمل هذا النشاط عمليات بناء المباني السكنية وغير السكنية وتشيد الطرقات والجسور والموانئ والمطارات ومد شبكات مياه الشرب والمجاري وإنشاء محطات الطاقة الكهربائية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتي تقع ضمن الباب واو والاقسام 41-43 من التصنيف الصناعي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية التتقيح الرابع. تنفذ الأعمال الإنشائية في اماره دبي من قبل مقاولين مسجلين ومعتمدين رسميا من قبل الجهات المختصة، وقد يقوم المقاول المسجل بتنفيذ جزء من أعماله من خلال إحالتها إلى مقاول فرعي (بالباطن) حيث يمكن أن تكون هذه المقاوله الفرعية عبارة عن تقديم المواد والمصنعية أو القيام بأعمال المصنعية فقط. وتغطي هذه الأنشطة بمسوح ميدانية سنوية لجمع بيانات تتعلق بنشاط التشييد من خلال تغطية شاملة للمنشأة التي تزيد عمالتها عن عامل 100 وتسحب عينة عشوائية لباقي منشآت النشاط ويتم جمع البيانات من هؤلاء المقاولين باستخدام استمارة خاصة وضعت خصيصا لتلبي احتياجات الحسابات القومية كاليبيانات اللازمة لتقدير القيمة المضافة حيث شملت بيانات الإنتاج، الأعمال الإنشائية المنفذة من قبلهم وكذلك أعمال الأبنية والإنشاءات المحالة عليهم كمقاوليين فرعيين او من الباطن ، في حين أن بيانات الاستهلاك الوسيط للمقاولين المسجلين تشمل مصروفات الإنتاج السلعية والخدمية بالإضافة للأعمال المحالة إلى مقاولين فرعيين، حيث تصنف كإنتاج قائم للمقاولين الفرعيين، واستهلاك وسيط للمقاولين الرئيسيين ويوفر المسح السنوي كافة البيانات التي تمكن من احتساب المتغيرات الرئيسية من تعويضات عاملين وتكوين راسمالي . يستخدم الرقم القياسي لتكاليف البناء كمؤشر سعري يستخدم لحساب القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لنشاط التشييد.

#### 1.6 - تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح

يشمل هذا النشاط بيع أي نوع من السلع بالجملة أو التجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع. ويغطي الأنشطة التي تقع ضمن الباب زاي والاقسام 45-47 من التصنيف الصناعي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية التتقيح الرابع يعامل نظام الحسابات القومية نشاط التجارة معاملة خاصة سواء كانت تجارة جملة أو تجزئة، فهو لا يعامل السلع المشتراة كجزء من الاستهلاك الوسيط للتجار وذلك عندما يعاد بيعها حتى وإن أدخل عليها قدر ضئيل من التجهيزات، كالتصنيف والتغليف...الخ. ويعامل تجار الجملة والتجزئة على أنهم يوردون إلى زبائنهم خدمات لا سلعا. وتقاس مخرجاتهم بمجموع قيمة الهوامش التجارية المتحققة على السلع التي يشترونها بغرض

إعادة بيعها. ويعرف الهامش التجاري بأنه الفرق بين السعر الفعلي أو المحتسب المدفوع لشراء سلعة ما لإعادة بيعها والسعر الذي بيعت به، ومن أجل إعداد تقديرات القيمة المضافة والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية لهذا النشاط تم الاعتماد على نتائج المسح السنوي حول المنشآت الفاعلة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح والتي توفر بيانات وافية عن الهامش التجاري (المبيعات ناقصا المشتريات زائدا التغير في المخزون من البضائع) وكذلك عن الإيرادات من أنشطة إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية و مختلف الإيرادات التشغيلية والتحويلية الأخرى كما توفر بيانات تفصيلية عن الاستهلاك الوسيط لهذه المنشآت والبيانات التفصيلية الأخرى التي تعتبر مهمة لاحتساب المؤشرات الرئيسية للنشاط، من ثم يتم تركيب مؤشر سعري خاص لتقدير القيمة المضافة بالأسعار الثابتة حيث يتم استخدام مؤشرات سعريّة من بيانات الواردات ومؤشرات سعريّة من المجموعات الفرعية لأسعار المستهلكين ليتم تقدير القيم بالأسعار الثابتة

### 1.7 - المطاعم والفنادق

يشمل هذا النشاط أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية والتي تقع ضمن الباب طاء والأقسام 55-56 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية التتبع الرابع تعتمد تقديرات القيمة المضافة لهذا النشاط على البيانات التفصيلية التي يوفرها المسح السنوي حول الفنادق والمطاعم التي تشمل بيانات عن الإيرادات ومستلزمات الانتاج وغيرها من البيانات التفصيلية الأخرى التي تمكن من حساب أهم المتغيرات الاقتصادية لهذا النشاط والمتمثلة في الانتاج والاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين والتكوين الراسمالي وفائض التشغيل. تستخدم مؤشرات سعريّة عن سعر خدمات الإقامة وعن أسعار الخدمات الغذائية للمرور من القيمة المضافة بالأسعار الجارية إلى القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لنشاط المطاعم والفنادق.

### 1.8 - العقارات وخدمات الأعمال

يشمل هذا النشاط بيع وشراء العقارات، وتأجير العقارات، أو تقديم خدمات أخرى تتصل بالعقارات مثل تقييم قيمة العقار أو القيام بدور وكلاء عقد التنفيذ في شراء العقارات، ويشمل كذلك الإيجارات السكنية سواء المدفوعة أو المقردة عن المباني المشغولة بمالكها والتي يعتمد في تقدير قيمتها على بيانات مسح دخل ونفقات الأسر المعيشية. ويعتبر مسح العقارات وخدمات الأعمال المصدر الرئيسي لبيانات هذا النشاط. ويستخدم التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بند الإيجارات الفعلية لحساب القيمة المضافة بالأسعار الثابتة انطلاقاً من القيمة المضافة بالأسعار الجارية.

### 1.9 - النقل والتخزين

يشمل هذا النشاط تقديم خدمات نقل الركاب والبضائع، عن طريق السكك الحديدية أو خطوط أنابيب، وكذلك النقل البري والبحري والجوي، كما يشمل الأنشطة المرتبطة بالنقل والتخزين مثل مرافق الموانئ والمرائب، ومناولة البضائع، وتخزينها، وما إلى ذلك. ويدخل في هذا النشاط إيجار معدات النقل مع سائق. كما يدخل في هذا النشاط أيضاً أنشطة البريد وأنشطة توصيل البريد بواسطة مندوبين. تعتمد تقديرات القيمة المضافة لهذا النشاط أساساً على بيانات المسح السنوي على منشآت القطاع الخاص الفاعلة في نشاط النقل والتخزين بالإضافة إلى البيانات السجلية لمؤسسات القطاع العام في هذا النشاط. حيث يتم تقدير قيمة الانتاج وكذلك قيمة الاستهلاك الوسيط لحساب القيمة المضافة بالأسعار الجارية. ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بحسب نوع الخدمة (نقل بري، نقل جوي، نقل مائي أو خدمات داعمّة) من أجل تقدير القيمة المضافة بالأسعار الثابتة.

## 1.10 - أنشطة الخدمات الأخرى

وتشمل هذه الأنشطة كلا من: نشاط المعلومات والاتصالات و التعليم و الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي و أنشطة الفنون والترفيه والتسلية بالإضافة إلى أنشطة الخدمات الأخرى.

وتعتبر بيانات المسوح السنوية على المنشآت العاملة في هذه الأنشطة هي المصدر الأساسي لتقديرات القيمة المضافة لكل نشاط على حدة. هذا بالإضافة إلى مجمل البيانات السجالية في هذه الأنشطة التي تعتبر مكملاً أساسياً لهذه التقديرات.

ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بحسب نوع الخدمة التي يوفرها النشاط كمثبط للحصول على القيمة المضافة بالأسعار الثابتة.

### 2. قطاع المشروعات المالية

يشمل هذا القطاع أنشطة الخدمات المالية، بما فيها التأمين وإعادة التأمين وأنشطة تمويل المعاشات التقاعدية وأنشطة دعم الخدمات المالية. ويشمل أيضاً أنشطة إمساك الأصول، مثل أنشطة الشركات القابضة وأنشطة الائتمانات والصناديق والكيانات المالية المشابهة تصنف الأنشطة الداخلة في هذه الفئة ضمن طائفة التوبيخ (كاف) وذلك حسب التصنيف الصناعي الدولي للأنشطة الاقتصادية، التقيح الرابع. وتتضمن هذه الفئة جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالوساطة المالية والمصنفة ضمن الأقسام (64-66) ويعتبر المسح السنوي حول الخدمات المالية وخدمات التأمين المصدر الأساسي لتقديرات الانتاج والاستهلاك الوسيط ومن ثم القيمة المضافة لهذا القطاع. ويتم حساب الانتاج لكل من الأنشطة المشمولة في هذا القطاع بصورة مختلفة حسب توصيات نظام الحسابات القومية 2008 وفيما يلي شرح لمنهجية حساب قيمة الانتاج بحسب نوع النشاط حيث يتم حساب انتاج المنشآت البنكية من خلال الإيرادات التشغيلية لها إضافة إلى قيمة الخدمات المالية المحسوبة بطريقة غير مباشرة (FISM) وهي قيمة الخدمات الوسطة المالية التي تنقضاها المؤسسات المالية مقابل الخدمات المالية ضمنا و غير مصرح بها وتحسب من خلال المعادلة التالية:

❖ ملاحظة طريقة احتساب الخدمات المالية المحسوبة بطريقة غير مباشرة ( FISM ) للنشاط المصرفي ( 6419 + 6411 )

$$\text{السعر المرجعي RR} = \text{إيرادات الفوائد} + \text{مصرفات الفوائد او الفوائد على القروض} \times 100$$

الائتمان + الودائع

$$\text{معدل فائدة القروض RL} = \frac{\text{إيرادات الفوائد}}{\text{الائتمان}} \times 100$$

الائتمان

$$\text{معدل فائدة الودائع RD} = \frac{\text{مصرفات الفوائد}}{\text{الودائع}} \times 100$$

الودائع

$$\text{حساب FISM ( P119 )} = ( ( \text{RL} - \text{RR} ) / 100 ) * \text{الائتمان} + ( ( \text{RR} - \text{RD} ) / 100 ) * \text{الودائع}$$

$$\text{الإنتاج للبنوك} = \text{P119} + \text{P11}$$

وتقدر القيمة المضافة لنشاط البنوك عن طريق طرح جملة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج. ويستخدم التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين للوصول إلى القيمة المضافة بالأسعار الثابتة.

نشاط التأمين وإعادة التأمين

ويشمل نشاط التأمين: التأمين على الحياة وإعادة التأمين على الحياة وأنواع التأمين الأخرى غير التأمين على الحياة ولاحتساب الإنتاج في هذا النشاط تم تصميم استمارة تراعي احتياجات الحسابات القومية حيث يتم تقدير الإنتاج من خلال احتساب القيمة الضمنية للخدمات التأمين مضافا إليها قيمة الإيرادات التشغيلية التي تحصل عليها شركات التأمين. والقيمة المحسوبة لخدمات التأمين يعبر عنها بالمعادلة التالية

القيمة المحسوبة = صافي أقساط التأمين + صافي عمليات إعادة التأمين + صافي الاحتياطات الفنية + الفوائد + أرباح حصص ومشاركات

ويوضح الجدول التالي مكونات احتساب إنتاج نشاط التأمين

SNA Codes	البيان	الرمز Code
D71	<b>اقساط التأمين (1+2+3+4)</b>	01
F62	1-تأمين على الحياة	02
D71	2-تأمين صحي	03
D71	3-تأمين مركبات	04
D71	4-تأمينات اخرى	05
D72	<b>تعويضات تأمين (1+2+3+4)</b>	06
F62	1-تأمين على الحياة	07
D72	2-تأمين صحي	08
D72	3-تأمين مركبات	09
D72	4-تأمينات اخرى	10
	<b>صافي الاقساط (1 - 6)</b>	11
D72	تعويضات محصلة من إعادة التأمين	12
D71	اقساط اعادة التأمين	13
	<b>صافي عمليات اعادة التأمين (12-13)</b>	14
F66	احتياطيات التأمين الفنية اول السنة	15
F66	احتياطيات التأمين الفنية اخر السنة	16
	<b>صافي الاحتياطيات الفنية (15-16)</b>	17
D41	ايرادات الفوائد	18
P11	أرباح المتاجرة بالأسهم	19
	<b>إيرادات استثمار الاحتياطيات الفنية للتأمين (18 + 19)</b>	20
P11	<b>هوامش المبيعات العقارية (5-3-4-2-1)</b>	21
AN12	1- عقارات محتفظ بها بقصد البيع بداية العام	22
P2	2-مشتريات (كلفة انشاء) عقارات بقصد البيع	23
P11	3-قيمة العقارات المباعة خلال العام البيع	24
B103	4-التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	25
AN12	5- عقارات محتفظ بها بقصد البيع نهاية العام	26
P11	العمولات المقبوضة ورسوم الوثائق	27
P11	إيجارات عقارات مملوكة	28
P11	إيرادات أخرى (الرجاء إضافة كشف تفصيلي لمكونات هذا البند)	29
	<b>المجموع **</b>	<b>99</b>

ويستخدم التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين للوصول إلى القيمة المضافة بالأسعار الثابتة.



### 3. قطاع الخدمات الحكومية

يشمل هذا القطاع الأنشطة ذات الطبيعة الحكومية، التي تقوم بها عادة الإدارة العامة. ويشمل ذلك تنفيذ القوانين وتفسيرها وإصدار اللوائح الخاصة بها، وكذلك إدارة البرامج القائمة على أساسها، كما يشمل الأنشطة التشريعية والضرائب والدفاع الوطني والنظام العام والسلامة وخدمات الهجرة، والشؤون الخارجية، وإدارة البرامج الحكومية. ويشمل هذا القطاع أيضاً أنشطة الضمان الاجتماعي الإلزامي.

ويتم حساب الإنتاج الحكومي بطريقة مختلفة عن حساب الإنتاج في بقية القطاعات الأخرى، حيث أن الحكومة تقوم بإنتاج الخدمات التي تخدم الأغراض العامة ولا تهدف إلى الربح. ووفقاً للنظام الحسابات القومية يتم تقدير إنتاج الحكومة بطريقة (نهج التكلفة). حيث يتم تقدير القيمة المضافة للحكومة من خلال جمع التعويضات (تعويضات العاملين) وقيمة الاهتلاك المقدر للسنة المرجعية على الأصول الثابتة للحكومة والتي يتوفر عنها بيانات من خلال الدائرة المالية للحكومة المحلية والبيان الختامي للحكومة الاتحادية وكون الحكومة لا تهدف إلى الربح ولا يوجد فائض تشغيل فإن احتساب القيمة المضافة يكون من خلال مكوناتها كما ذكر سابقاً صحيح و يتم تقدير الاستهلاك الوسيط من خلال البيانات الرسمية ومن هنا يتم احتساب إجمالي إنتاج الحكومة بجمع الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة مما يوضح طريقة احتساب إنتاج الحكومة بشكل مغاير عن الأنشطة الأخرى.

القيمة المضافة للحكومة = تعويضات العاملين + الاهتلاك على الأصول الثابتة

الاستهلاك الوسيط = مجموع انفاق الحكومة على شراء السلع والخدمات (السلع الاستهلاكية)

الإنتاج = القيمة المضافة + الاستهلاك الوسيط

وقد يأخذ في الحسبان ما يتم انفاقه لصالح الإمارة من الحكومة الاتحادية. ويستخدم الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين للإنتقال من القيمة المضافة بالأسعار الجارية إلى القيمة المضافة بالأسعار الثابتة.

### 4. الخدمات المنزلية:

يتم تقدير القيمة المضافة لهذا النشاط اعتماداً على بيانات إدارة الإقامة وشؤون الأجانب حول عدد خدم المنازل والسائقين والمزارعين وقيمة الأجور لكل فئة كما تعتبر نتائج مسح دخل ونفقات الأسر المعيشية مصدراً مهماً لمطابقة التقديرات في هذا النشاط.

ويتم بناء مؤشر سعري انطلاقاً من بيانات أجور الفئات المساعدة الذي يتم ترجيحه بحسب وزن كل فئة من هذه الفئات من أجل إستخدامه كمثبط للقيمة المضافة بالأسعار الجارية.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع المدخلات والمخرجات والذي هو في مرحلة الإعداد سيسهم في تطوير التقديرات السنوية للحسابات القومية حيث أنه سيتم اللجوء إلى استخدام التثبيط المزدوج للنشاط الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال التعرف على مدخلات ومخرجات الأنشطة بشكل أكثر وضوحاً بالاعتماد على جداول المدخلات والمخرجات مما سيسهم في تحسين المؤشرات السعريّة التي تستخدم في التثبيط

## ثانياً: التقديرات الربع سنوية للنتائج المحلي الإجمالي

تكمن أهمية الحسابات القومية الربع سنوية في إعطائها لصورة واضحة عن التطورات الاقتصادية الراهنة بحيث تكون أكثر حداثة من الحسابات القومية السنوية وأكثر شمولاً من الإحصاءات قصيرة الأجل و هي، بالنسبة لرأسمي القرار، أداة لمعرفة الوضع الاقتصادي الراهن من أجل رسم السياسات المناسبة وإعداد الموازنة وقانون المالية والتنبؤات الاقتصادية والمالية، كما تمثل، بالنسبة للخبراء والمحللين، قاعدة معطيات لإعداد النماذج والتحليل الاقتصادية.

تتبنى الحسابات القومية الربع سنوية نفس المبادئ والتعاريف والبنية المعتمدة في الحسابات القومية السنوية ولكنها تعتبر أقل إكتمالاً بسبب عامل توفر البيانات والعامل الزمني أيضاً وذلك من حيث اعتمادها على مجموعة من المؤشرات الكمية والقيمية للإنتاج لقياس النمو في القيمة المضافة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبمعنى آخر يمكن القول أن منهجية التقديرات الربع سنوية للنتائج المحلي الإجمالي تنطلق من فرضية أن القيمة المضافة لأي نشاط تتبع في تغير نموها للتغير في قيمة الإنتاج لهذا النشاط.

ومن هنا فإنه يتم رصد المؤشرات الكمية ومؤشرات القيمة التي تمثل أهمية نسبية عالية في كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية للوصول إلى استقراء اتجاهات الاقتصاد لكل نشاط اقتصادي على حدة وبالتالي تقدير القيمة المضافة لهذه الأنشطة من خلال ربط اتجاه نموها بالتغير في النمو الموزون والمرجح لهذه المؤشرات (كمية في غالب الأنشطة) وذلك انطلاقاً من وزن هذه المؤشرات من القيمة المضافة في سنة الأساس المعتمدة . هذا بالإضافة إلى تحليل البيانات المالية للمؤسسات التي تصح عن بياناتها بشكل ربع سنوي إما من خلال المسح الاقتصادي الربعي لعينة مقصودة من المنشآت أو من مواقع الأسواق المالية أو مواقع هذه المؤسسات نفسها، وتحليل هذه البيانات المالية للوصول لإحتساب المتغيرات الاقتصادية لها وربطها بمؤشرات ومعاملات فنية لتقدير قيمها في اقتصاد إمارة دبي.

الفقرات التالية تبين طرق معالجة البيانات الربع سنوية من أجل بناء مؤشرات ربعية تستخدم في احتساب القيمة المضافة الربع سنوية لكل نشاط اقتصادي على حدة:

### 1. قطاع المشروعات غير المالية

#### 1.1- الزراعة والحراة وصيد الأسماك

1.2- يعتمد تقديرالقيمة المضافة الربع سنوية لنشاط الزراعة على بيانات الإنتاج القيمي والكمي لبعض المزارع التجارية التي تدلي ببياناتها في إطار المسح الربعي كمزارع إنتاج البيض ومزارع إنتاج الدجاج الاحم ومن هذه البيانات يتم بناء مؤشر حجم مرجح بالأهمية النسبية لإنتاج هذه المزارع في الإنتاج الكلي لنشاط الزراعة. ويتم إشتقاق مؤشر سعر مرجح يستخدم للمرورمن الثابت إلى الجاري .

#### 1.3- الصناعات الإستخراجية

يتمحور هذا النشاط أساساً في عمليات إستخراج النفط الخام. وتعتمد تقديرات القيمة المضافة الربعية بالأسعار الثابتة على بيانات سجلية من الدائرة المالية عن كميات النفط المستخرجة. أما تقديرات القيمة المضافة بالأسعار الجارية فتعتمد على بناء مؤشر سعري من بيانات أسعار بترول حقل فاتح.

#### 1.4 - الصناعات التحويلية

يتم تقدير القيمة المضافة لنشاط الصناعات التحويلية بناءً على التقارير المالية الربع سنوية لأهم المنشآت الصناعية من واقع نتائج المسح الربعي كما يتم تعزيز هذا المؤشر باستخدام البيانات التفصيلية للصادرات (مخرجات الصناعة التحويلية) والواردات (من المواد الأولية) وربطها بدليل النشاط الصناعي وذلك حسب التصنيف التفصيلي للسلع حسب الغرض وكذلك بالاعتماد على مؤشر استهلاك الكهرباء للمنشآت الصناعية كمؤشر آخر . ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين لاحتساب القيمة المضافة بالأسعار الجارية.

#### 1.5 - الكهرباء والغاز والمياه

تستخدم مؤشرات كمية عن الطاقة المنتجة و كميات المياه المستهلكة لحساب مؤشر النمو الحجمي للقيمة المضافة لنشاط الكهرباء والغاز والمياه ويتم بناء مؤشر سعر مزدوج لمدخلات الإنتاج من جهة ولإنتاج نفسه من جهة أخرى وذلك للوصول إلى تقدير للقيمة المضافة بالأسعار الجارية.

#### 1.6 - التشييد

تم تقدير هذا القطاع بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية ( واردات مواد البناء ) إضافة إلى بيانات بلدية دبي للمساحات المرخصة والمنجزة للمباني المختلفة وبيانات لبعض شركات المقاولات الكبرى المنشورة على مواقعها الإلكترونية ، إضافة إلى بيانات الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية والتي تؤثر بشكل مباشر في أداء قطاع الإنشاءات. ويتم استخدام مؤشر الرقم القياسي لتكاليف البناء للوصول إلى القيمة المضافة بالأسعار الجارية.

#### 1.7 - تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح

يتم تقدير القيمة المضافة لهذا النشاط بشكل ربعي اعتماداً على التدفق السلعي وذلك باستخدام بيانات الواردات والمعاد تصديره لمجموعة مختارة من السلع وكذلك بالاعتماد على التقارير المالية الربعية لبعض المنشآت ذات الأهمية النسبية العالية في هذا النشاط ويستخدم الرقم القياسي للتجارة الخارجية في إطار تقديرات القيمة المضافة لهذا النشاط بالأسعار الجارية.

#### 1.8 - المطاعم والفنادق

تعتمد تقديرات القيمة المضافة على البيانات الربع سنوية حول إيرادات الفنادق والشقق الفندقية وعدد ليلي الإقامة التي يتم اشتقاق سعر ليلة الإقامة إنطلاقاً منها ويستخدم هذا السعر كمؤشر لتثبيط النمو بالأسعار الجارية في هذا النشاط والوصول إلى النمو بالأسعار الثابتة.

## 1.9 - العقارات وخدمات الأعمال

يتم تقدير هذا النشاط بالاعتماد على الموازنات الربعية للشركات العقارية الكبرى التي تتداول أسهمها في الأوراق المالية كما يعتمد أيضا على بيانات عن التغيير في أعداد المستهلكين للكهرباء وكذلك بيانات من دائرة الأراضي والأملاك حول النمو في التداول العقاري. ويستخدم الرقم القياسي للإيجارات الفعلية كمؤشر سعري لإحتساب القيمة المضافة بالأسعار الجارية.

## 1.10 - النقل والتخزين

يتم حساب مؤشر حجمي تفصيلي لكل نوع من أنواع النقل ( بري وعبر الأنابيب، جوي ، مائي ، الأنشطة الداعمة للنقل وأنشطة البريد ونقل الطرود) كما هو مبين في الملحق 1، ومن ثم يتم ترجيح هذا المؤشر بالأهميات النسبية لكل نوع من هذه الأنشطة الفرعية في القيمة المضافة الكلية لنشاط النقل في سنة الأساس المختارة. تستخدم الأرقام القياسية لكل نوع من النقل كمثبط و ذلك لحساب القيمة المضافة بالاسعار الجارية.

## 1.11 - أنشطة الخدمات الأخرى

وتشمل هذه الأنشطة كلا من: نشاط المعلومات والاتصالات و التعليم و الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي و أنشطة الفنون والترفيه والتسلية بالإضافة إلى أنشطة الخدمات الأخرى.

تستخدم بيانات التقارير المالية الربع سنوية للمنشآت النشطة في مجال الإتصالات كمؤشر قيمي للنمو في القيمة المضافة لنشاط المعلومات و الإتصالات كما تستخدم بيانات ربعية عن أعداد المرضى المتابعين في المستشفيات الخاصة في الإمارة لقياس النمو في القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لنشاط الصحة، أما بالنسبة لنشاط التعليم فيتم استخدام مؤشر عن التغيير في أعداد الطلبة في المدارس بمختلف مراحلها لقياس النمو في القيمة المضافة الربعية ونتيجة لعدم توفر بيانات ربع سنوية فإنم يتم استخدام المؤشرات السنوية مع إتباع أسلوب التسوية (smoothing technique).

ويعتمد في تقدير النمو في بقية الأنشطة على التغيير في النمو على مستوى الأنشطة الإقتصادية الأخرى المؤثرة في النمو العام لأنشطة الخدمات الأخرى.

أما بالنسبة لتقدير القيمة المضافة بالأسعار الجارية فيعتمد على استخدام الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لهذه الخدمات وذلك بحسب نوع الخدمة والتي يتم من خلالها حساب مؤشر سعري مرجح بحسب الأوزان الترجيحية.

## 2. قطاع المشروعات المالية

الذي يشمل البنوك وشركات الوساطة المالية وشركات التأمين وإعادة التأمين. وتعتمد تقديرات هذا القطاع التقارير المالية الربع سنوية للبنوك وشركات التأمين التي تنشرها هيئة الأسواق المالية بشكل ربعي بحيث يتم من خلال هذه البيانات إحتساب قيمة الإنتاج بنفس طريقة حسابه في تقديرات الحسابات السنوية ويستخدم مؤشر النمو القيمي للإنتاج الذي تم حسابه لكل من نشاطي البنوك والتأمين كل

على حدة لقياس النمو بالأسعار الجارية لكل من النشاطين. ويستخدم مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين كمثبط للمرور من القيمة المضافة بالأسعار الجارية إلى القيمة المضافة بالأسعار الثابتة.

### 3. قطاع الخدمات الحكومية

يتم تقدير القيمة المضافة لهذا القطاع من خلال البيانات السجالية الربعية والتي تشمل المصروفات الجارية للحكومة المحلية (الرواتب والأجور و المصروفات على السلع والخدمات) بالإضافة إلى بيانات عن أعداد الموظفين في القطاع العام. وبالإعتماد على هذه البيانات يتم حساب مؤشر نمو حتمي يستخدم في حساب القيمة المضافة بالأسعار الثابتة و من ثم يستخدم مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لحساب القيمة المضافة بالأسعار الجارية.

### 4. الخدمات المنزلية:

يتم تقدير القيمة المضافة لهذا النشاط اعتماداً على بيانات إدارة الإقامة وشؤون الأجانب حول عدد خدم المنازل والسائقين والمزارعين وقيمة الأجور لكل فئة من هذه الفئات. ويتم حساب مؤشر سعري لخدمات المنازل إنطلاقاً من هذه البيانات مرجحاً بحسب الأهمية النسبية لكل فئة في المجموع الكلي للفئات المساعدة في سنة الأساس.

الجدول 1: المؤشرات القيمة والكمية المستخدمة في التقديرات الربعية للناتج المحلي الإجمالي

تواتر المؤشرات	مصادر البيانات	المؤشرات المعتمدة		النشاط الإقتصادي
		الأسعار الجارية	الأسعار الثابتة	
بيانات شهرية	المزارع التجارية في إمارة دبي	أسعار المنتجات الزراعية على باب المزرعة	كميات وقيم الإنتاج للبيض والدجاج اللحم	الزراعة والحراجه وصيد الأسماك
بيانات شهرية	- الدائرة المالية - الموقع الإلكتروني للبنك الدولي	الأسعار العالمية للنفط الخام	التقرير الشهري عن كميات إنتاج النفط الخام	الصناعات الإستخراجية
شهرية وربع سنوية	-المسح الصناعي الربعي -جمارك دبي -بيانات داخلية (الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين)	الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين	-كميات الكهرباء المستهلكة من طرف المنشآت الصناعية -واردات المواد الأولية وصادرات مخرجات الصناعة التحويلية -التقارير المالية لبعض المنشآت الصناعية الهامة	الصناعات التحويلية
بيانات شهرية	-هيئة كهرباء ومياه دبي -الموقع الإلكتروني للبنك الدولي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لبند الكهرباء الرقم القياسي لأسعار مدخلات الإنتاج لهذا النشاط	كميات الطاقة المنتجة كميات المياه المستهلكة في الإمارة	الكهرباء والغاز والمياه
شهرية وربع سنوية	-جمارك دبي -بلدية دبي -المسح الربعي لنشاط التشييد -بيانات داخلية (الرقم القياسي لأسعار مواد البناء)	الرقم القياسي لمواد البناء	-واردات مواد البناء -المساحات المرخصة والمنجزة -الإنتفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية -بعض التقارير المالية لأهم المنشآت للشركات العاملة في هذا النشاط	نشاط التشييد
شهرية وربع سنوية	-جمارك دبي -المسح الربعي لنشاط التجارة -بيانات داخلية (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين)	-الرقم القياسي لأسعار التجارة الخارجية (يحسب داخليا)	-واردات وإعادة تصدير السلع غير الرأسمالية	تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح

		-الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	- بعض التقارير المالية لأهم المنشآت للشركات العاملة في هذا النشاط	
بيانات شهرية	دائرة السياحة والتسويق التجاري	مؤشر سعر مرجح وموزون يتم احتسابه انطلاقاً من البيانات عن الإيرادات وعدد ليالي الإقامة	- عدد ليالي الإقامة في الفنادق والشقق الفندقية - إيرادات الفنادق والشقق الفندقية	المطاعم والفنادق
بيانات ربع سنوية	هيئة كهرباء ومياه دبي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (بند اللإيجارات)	عدد المستهلكين للكهرباء من قطاع الأسر المعيشية	العقارات وخدمات الأعمال
بيانات شهرية	- هيئة الطرق والمواصلات - طيران الإمارات - موانئ دبي العالمية	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بحس نوع النقل	<b>النقل البري:</b> - عدد رحلات ركاب الحافلات - عدد رحلات تاكسي دبي - عدد ركاب رحلات المترو  <b>النقل المائي:</b> عدد الركاب التاكسي المائي  <b>النقل الجوي:</b> - حركة المغادرين والقادمين عبر الناقلات الوطنية (طيران الإمارات و فلاي دبي) - عدد الحاويات المحملة والمفرغة في مطارات دبي. بيانات شهرية  <b>الأنشطة الداعمة والمساعدة:</b> - حركة مناولة البضائع موانئ دبي العالمية	النقل والتخزين

			- حركة مناولة البضائع في ( مطار دبي الدولي ومطار ال مكتوم)	
بيانات ربع سنوية	-موقع سوق دبي المالي. -موقع شركة إتصالات.	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لخدمات الإتصالات	- التقارير المالية الربع سنوية للشركات العاملة في نشاط الإتصالات.	أنشطة الخدمات الأخرى: 1.البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية
بيانات سنوية	-هيئة المعرفة والتنمية البشرية	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (بند خدمات التعليم)	-أعداد الطلبة في المدارس والجامعات في الإمارة	2.التعليم
بيانات شهرية		الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (بند الخدمات الصحية)	-أعداد الزوار الجدد و أعداد المتابعين في مستشفيات القطاع الخاص	3.الصحة
بيانات ربع سنوية	حسابات داخلية	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لهذه الخدمات	-متوسط مؤشرات الحجم لبعض الأنشطة المستهلكة لها مرجح بحسب وزن مدخلات الأنشطة المذكورة من واقع مصفوفة العرض والإستخدام لسنة 2013	4.مجملة أنشطة الخدمات الأخرى
بيانات ربع سنوية	سوق دبي المالي	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين	التقارير المالية للبنوك المحلية وشركات الوساطة المالية وشركات التأمين وإعادة التأمين.	قطاع المشروعات المالية



بيانات ربع سنوية	الدائرة المالية	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين	بيانات الموازنة للحكومة المحلية : - المصروفات الجارية: الرواتب والأجور، المصروفات على السلع والخدمات. هذا بالإضافة إلى أعداد الموظفين في قطاع الحكومة.	قطاع الخدمات الحكومية
بيانات شهرية	إدارة الإقامة وشؤون الأجانب	التغير في متوسط الأجر مرجح بالأهمية النسبية لكل فئة .	-أعداد خدم المنازل والسائقين والمزارعين. - قيمة الأجور لكل فئة.	الخدمات المنزلية

## المبادئ والتعاريف الرئيسية المستخدمة في الحسابات القومية

**التغطية والشمول :** يحدد نظام الحسابات القومية مجال تغطية الحسابات القومية حيث ينص النظام على اعتبار ورصد أي عملية مادية يضطلع بها تحت مسؤولية وإدارة وحدة مؤسسية، تستخدم فيها عوامل الإنتاج المختلفة والمؤلفة من اليد العاملة والأصول لتحويل مدخلات الإنتاج السلعية والخدمية إلى مخرجات سلعية وخدمية أخرى قابلة للبيع في الأسواق أو يمكن تقديمها من وحدة إلى أخرى مقابل ثمن أو بالمجان. كما تشمل الحسابات معظم الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها الأسرة كالاستهلاك وإنتاج مخرجات سلعية مثل السلع الزراعية و المواد الغذائية المنتجة للاستهلاك الأسرة نفسها.

**الوحدات المؤسسية :** نظام الحسابات القومية اوصى ان تعد مجموعة الحسابات للقطاعات الرئيسية والفرعية والتي تتكون من مجموعة من الوحدات المؤسسية وعرف الوحدة المؤسسية على انها كيان اقتصادي قادر، في ذاته، على امتلاك الأصول وتحمل الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى وهناك نوعان رئيسيان من الوحدات المؤسسية تتوفر فيها مؤهلات الوحدة المؤسسية، وهما الأشخاص في شكل أسر معيشية، والكيانات القانونية والاجتماعية التي يعترف القانون أو المجتمع بوجودها مستقلة عن مالكيها أو عن المسيطرين عليها. وهذا الوحدات المؤسسية تجمع ضمن خمس مجموعات قطاعيه هي (المؤسسا غير المالية ، المؤسسات المالية ، الحكومة العامة ، المؤسسات غير الهادفة للربح تستخدم الاسر المعيشية ، والاسر المعيشية ).

## مفهوم الإقامة في نظام الحسابات القومية

يحدد مجموع الاقتصاد القومي بالوحدات المؤسسية المقيمة في الإقليم الاقتصادي الذي يتألف من كامل المناطق التي تخضع لقوانين وتشريعات اماره دبي بما في ذلك المناطق الحرة داخل حدود الامارة، ولا يستند تعريف الإقامة في النظام إلى الجنسية أو المعايير القانونية حيث تعتبر الوحدة المؤسسية مقيمة عندما يكون لها مركز مصلحة اقتصادية في الإقليم الاقتصادي ( اماره دبي)، أي عندما تعمل مدة طويلة (سنة أو أكثر) في أنشطة اقتصادية في الإقليم الاقتصادي. ومن أجل توضيح مفهوم الإقامة فإنه لا بد من الإشارة إلى تعريف الإقليم الاقتصادي وتعريف مركز المصلحة الاقتصادية.

**الإقليم الاقتصادي:** يتكون الإقليم الاقتصادي لإمارة دبي من كافة المناطق الجغرافية بما فيها المناطق الحرة التي تتولى إدارتها الحكومة المحلية ويتحرك داخلها الأشخاص والسلع ورأس المال بحرية .

**مركز المصلحة الاقتصادية:** توصف الوحدة المؤسسية أن لها مركز مصلحة اقتصادية داخل لإمارة حينما يوجد موقع في الإقليم الاقتصادي للإمارة كمسكن أو مكان إنتاج أو مباني أخرى تمارس فيها أنشطة وتدخل في معاملات اقتصادية على نطاق هام لمدة غير محددة أو لمدة سنة أو أكثر، ولا يلزم أن يكون الموقع ثابتا طالما كان في حدود الإقليم الاقتصادي. وتعتبر ملكية الأراضي والمباني في الإقليم الاقتصادي سببا كافيا لاعتبار أن للمالك مصلحة اقتصادية في ذلك البلد وإذا كان المالك مقيما في بلد آخر فإنه يعامل كأنه قام بتحويل ملكيته إلى وحدة مؤسسية صورية مقيمة في البلد المعني وتعامل فيها هذه الوحدة الصورية على أساس أن المالك الفعلي غير المقيم يملكها ويسيطر عليها.

**مبدأ الاستحقاق:** وفقاً لهذا المبدأ يتم الاعتراف بالإيرادات أي تسجيلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية عند تحققها حتى ولو لم يتم تحصل أية مبلغ من هذه الإيرادات واعتراف بالمصروفات عند تكبدها بغض النظر عن سداد تلك المصروفات

**حساب الإنتاج:** هو الحساب الأول في سلسلة الحسابات الجارية في نظام الحسابات القومية وفيه يسجل نشاط إنتاج السلع والخدمات ورصيد توازني هو القيمة المضافة الإجمالية وهي تساوي قيمة المخرجات مطروحا منها الاستهلاك الوسيط. يقيس هذا الحساب مساهمة منتج منفرد أو صناعة أو قطاع ما في إجمالي الناتج المحلي. ويمكن قياس صافي القيمة المضافة في هذا الحساب بطرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي القيمة المضافة.

**الإنتاج:** نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستعمل العمل ورأس المال والسلع والخدمات كمدخلات لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية وتمتلك أية سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.

**حدود الإنتاج (دائرة الإنتاج):** لا بد لجميع السلع والخدمات المنتجة كمخرجات أن تكون قابلة للبيع في الأسواق أو على الأقل قابلة للتقديم من وحدة إلى أخرى مقابل ثمن أو بالمجان. ووفقاً للنظام، يدخل ضمن حدود الإنتاج كل الإنتاج الموجه فعلاً للسوق بيعاً أو مقياضة، كما يشمل جميع السلع والخدمات المقدمة مجاناً للأسر المعيشية، بصورة فردية أو جماعية، من قبل الوحدات الحكومية أو المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.

**الإنتاج (مخرجات):** يتكون من تلك السلع والخدمات التي تنتج من خلال عمليات إنتاج في منشأة وتصبح متاحة للاستخدام خارج المنشأة، بالإضافة إلى السلع والخدمات التي يتم إنتاجها لأغراض الاستخدام الذاتي. فالمخرجات مفهوم يطبق على الوحدات المنتجة وليس على العملية الإنتاجية. وعادة تعرف المخرجات في إطار حساب إنتاج.

**منتج سوقي (المخرجات السوقية):** مخرجات تباع أو يعتمزم بيعها أو التصرف بها بأسعار مهمة اقتصادياً ويقال أن السعر ذات معنوية اقتصادية عندما يكون له تأثير كبير على الكميات التي يكون المنتجون مستعدون لعرضها وعلى الكميات التي يرغب المشترون في شرائها.

**أنشطة رئيسية:** أنشطة تفوق قيمتها المضافة قيمة أي نشاط آخر تقوم به الوحدة نفسها ويحدد وفقه تصنيف النشاط الرئيسي للمنشأة  
**أنشطة ثانوية:** أنشطة تتم داخل وحدة منتجة بالإضافة إلى النشاط الرئيس و تكون القيمة المضافة للنشاط الثانوي اقل من القيمة المضافة للنشاط الرئيس.

**الإنتاج بالأسعار الثابتة:** قيمة الانتاج بعد ازاله اثر السعر على القيمة وذلك بقسمة القيمة على المؤشر السعري الخاص بالمنتج .

أسعار مهمة اقتصادياً (ذات دلالة اقتصادية): أسعار لها تأثير كبير الطلب والعرض

**السعر الأساسي:** السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحدة من سلعة أو خدمة ما منتجة بوصفها مخرجا، مخصصاً منه أية ضرائب مدفوعة، ومضافاً إليه أية إعانات تلقاها المنتج على تلك الوحدة نتيجة لإنتاجها أو بيعها. ولا يشمل أية تكاليف نقل يقيدها المنتج منفصلة على الفاتورة.

**أسعار المشترين:** سعر المشتري هو السعر الذي يدفعه المشتري ليتسلم سلعة او خدمة ما في الوقت والمكان الذي يحددهما وهو لا يشمل أية ضريبة قيمة مضافة او ضرائب أخرى مقطوعة. وسعر المشتري يشمل أية تكاليف نقل يدفعها المشتري على حدة ليتسلم السلعة في المكان والزمان اللذين يحددهما.

**سعر المنتج:** هو السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحدة من سلعة أو خدمة ما منتجة بوصفها مخرجاً مخصصاً منه ضريبة القيمة المضافة، أو أية ضرائب مقطوعة مماثلة توضع على الفاتورة، ولا يشمل أية تكاليف نقل يقيدها المنتج على الفاتورة على حدة.

$$\begin{aligned}
 & \text{الاسعار الاساسية} + \text{الضرائب على المنتجات مستثنى منها ضريبة القيمة المضافة} - \text{الاعانات على} \\
 & \text{المنتجات} \\
 & = \\
 & \text{اسعار المنتج} \\
 & + \\
 & \text{ضريبة القيمة المضافة غير المقطوعة من المشتري} + \text{تكاليف النقل بفاتورة مستقلة} + \text{هامش ربح تجار الجملة} \\
 & \text{والتجزئة} \\
 & = \\
 & \text{سعر المشتري}
 \end{aligned}$$

**سعر (سيف):** يدفعه مستورد ما ليتسلم السلعة على حدود بلده، قبل دفع أية رسوم استيراد أو أية ضرائب أخرى تفرض على الحدود. وسعر سيف يشمل تكاليف التأمين والشحن حتى نقطة البلد المستورد. وهو سعر الخدمة المسلمة إلى مقيم، قبل دفع أية رسوم استيراد أو ضرائب أخرى على المستوردات أو هوامش التجارة والنقل داخل البلد.

**سعر (فوب):** نوع خاص من سعر المشتري يطبق على تدفقات الصادرات، ويمكن النظر إليه على انه سعر المشتري الذي يدفعه مستورد يتسلم السلع على حدود بلد المصدر بعد تحميلها على وسيلة النقل وبعد دفع أي ضرائب تصدير أو تلقي أية تخفيضات ضريبية. وسعر فوب يساوي سعر سيف مطروحا منه تكاليف النقل والتأمين بين الحدود الجمركية للدولة المستوردة.

**هوامش التجارة والنقل:** هي قيمة خدمات النقل وتجارة التوزيع التي تكون متضمنة في قيمة السلع المباعة من قبل الوحدات الإنتاجية إلى المشتري النهائي.

**استهلاك وسيط:** يتكون من قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات لعملية إنتاج، باستثناء الأصول التي يقيد استهلاكها بوصفه استهلاكاً لرأس المال الثابت. قد تحول السلع والخدمات المستخدمة أو تستهلك كلياً في عملية الإنتاج، وتعود بعض المدخلات إلى الظهور بعد أن تكون قد تحولت وأدمجت في المخرجات. وهناك مدخلات قد تستهلك كلياً مثل الكهرباء والخدمات المشابهة.

**تعويضات المستخدمين:** تشمل كافة المدفوعات من قبل المنتجين المقيمين مما يلي

(1) الرواتب والأجور المدفوعة نقدا والتي تتضمن الرواتب الإضافية و المكافآت والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وذلك قبل إجراء أية حسومات على هذه البنود وتشمل على الرواتب والأجور والمزايا العينية والتي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية.

(2) المساهمات المحتسبة او المدفوعة فعلا من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة، أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.

مساهمات المستخدمين الاجتماعية: مبالغ يدفعها المستخدمون إلى صناديق الضمان الاجتماعي وإلى برامج التأمين الاجتماعي الممولة تمويلًا خاصًا. وتقيد المساهمات في الوقت الذي يؤدي فيه عمل يؤدي إلى نشوء التزام يوجب دفعها. وتتكون من مساهمات فعلية يضاف إليها، في حالة البرامج الممولة تمويلًا خاصًا، مكملات المساهمات التي تدفع من دخل الملكية الذي يعزى إلى حاملي بوليصات التأمين والذي يتلقاه المستخدمون المشاركون في البرامج مخصصًا منه تكاليف الخدمة. ويتحقق دخل الملكية على استثمار الاحتياطات. وقد تكون هذه المساهمات إلزامية أو طوعية.

**دخل الملكية:** عبارة عن التحويلات الناجمة عن ملكية الأصول المالية والأراضي الزراعية والودائع في البنوك وما شابهها من أصول غير ملموسة ويتكون دخل الملكية من البنود الرئيسية التالية:

**أ. الفوائد:** الدخل الفعلي المستحق الناجم عن الإيداع لدى أو الاقتراض من البنوك أو الكمبيوترات والسندات أو أية أدوات مالية أخرى.

**ب. أرباح الأسهم:** عبارة عن الدخل المستحق الناجم عن الأشكال المختلفة من المساهمة في ملكية حصص المؤسسات والشركات المساهمة.

**ج. إيجارات الأراضي:** عبارة عن المبالغ المستحقة عن تقديم الأرض غير المستغلة أو ما في باطنها للغير للاستفادة من خدماتها.

**ضرائب على المنتجات:** تتكون من الضرائب على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة الدفع نتيجة عملية إنتاج أو بيع أو نقل ملكية أو تأجير أو توريد هذه السلع أو الخدمات أو نتيجة لاستعمالها للاستهلاك أو لتكوين رأس المال مثل الضريبة العامة على المبيعات ورسوم الاستهلاك والضرائب على خدمات معينة.

**ضرائب على الإنتاج:** تتكون من الضرائب المستحقة على السلع والخدمات بمناسبة إنتاجها أو تسليمها أو بيعها أو تحويلها بالإضافة إلى الضرائب الأخرى على الإنتاج التي تشمل أساسًا الضرائب على ملكية أو استخدام الأرض أو المباني أو الأصول الأخرى المستخدمة في الإنتاج أو الضرائب على العمالة أو تعويضات العاملين المدفوعة

**ضرائب عامة على المبيعات:** ضرائب ورسوم تفرض على المنتجين وعلى مبيعات الجملة والتجزئة.

**التحويلات الجارية:** هي عبارة عن تحويلات الدخل بين متعاملين وتتم بتحويل مبلغ من الدخل الجاري بدون مقابل لمعامل آخر ليقوم باستخدامه في تمويل نفقاته الجارية.

**التحويلات الرأسمالية:** التحويلات الممنوحة دون مقابل بهدف تمويل التكوين الرأسمالي الإجمالي وتشمل أيضًا أنواع أخرى من التراكم التي تدفع من ثروة أو مدخرات المانح أو تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة مستمرة أو منتظمة لدى طرفي الصفقة.

**أصول ثابتة:** أصول منتجة تستعمل هي نفسها بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاجية لمدة تزيد عن عام. والأصول الثابتة لا تشمل الآلات والمعدات والإنشاءات فحسب، بل تشمل أيضًا الأصول المختلفة مثل الأشجار والحيوانات التي تستعمل بصورة متكررة أو مستمرة لإنتاج منتجات. وتشمل أيضًا الأصول غير الملموسة مثل برامج الحاسب الآلي والأعمال الفنية الأصلية المستعملة في الإنتاج.